

صالحى منير - جامعة الجزائر2

تطور تنظيم جيش التحرير الوطني والإستراتيجية العسكرية الفرنسية المضادة (1956-1958)

:

ملخص باللغة العربية:

عرفت الثورة عدة تحولات إنطلاقا من مؤتمر الصومام سنة 1956 بإعادة تنظيم وهيكلية سياسية وعسكرية شاملة لجيش التحرير الوطني وقواعده الخلفية، مما دفع السلطات الإستعمارية إلى إعتقاد إستراتيجية مضادة هدفها حصار الثورة وخنقها وعزلها بمد الحواجز المكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية وإقامة المحتشدات والمناطق المحرمة وتزامن ذلك مع قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958، وإعادة تفعيل نشاط جيش التحرير بالداخل وعلى الحدود، الأمر الذي جعل السلطات الإستعمارية تعتمد إلى تشديد الخناق على الثورة خاصة بعد وصول ديغول للحكم وذلك بتكثيف عمليات عسكرية منظمة شملت مختلف مناطق الجزائر، لتدخل الثورة وجيش التحرير الوطني مرحلة أخرى.

Résumé

la révolution a connu plusieurs changements à partir du congrès du Sommam 1956, en entamant une réorganisation et restructuration politique et militaire globale de l'ALN et ses infrastructures; ce qui a incité les autorités coloniales à adopter une contre-stratégie dont l'objectif était l'embargo de la révolution, son étouffement, et son isolation en posant des barrières électriques sur la longueur des frontières est et ouest ainsi que l'installation des camps et des zones interdites. Ceci a temporisé avec la création du Gouvernement Temporaire Algérien en 1958, et la réactivation de l'ALN à l'intérieur ainsi que sur les frontières. Ce qui a poussé les autorités françaises de tenter d'étouffer la révolution notamment après l'arrivée de DEGAULE au pouvoir et ce en intensifiant des opérations militaires qui ont inclus de différentes parts de l'Algérie; L'intervention de la révolution et l'Armée de libération nationale et d'autres étapes.

Summary

the revolution has undergone several changes since Sommam congress 1956, by initiating a reorganization and comprehensive political and military restructuring of the NLA and its infrastructure which prompted the colonial authorities

to take a which objective was the ban of the revolution, its suffocation and isolation by putting electric fences on the length of the eastern and western borders as well as the installation of camps and prohibited areas. This has delayed with the creation of Algerian temporary government in 1958, and the reactivation of the ALN on the inside and on the borders. This prompted the French authorities attempt to stifle the revolution, especially after the arrival of DEGAULE to power and intensifying the organized military operations that have included various parts of Algeria; For the revolution and the National Liberation Army to enter another phase.

الكلمات المفتاحية:

مؤتمر الصومام ، جيش التحرير الوطني، التنظيم العسكري ، القاعدة الشرقية، القاعدة الغربية، الإستراتيجية العسكرية المضادة، المحتشدات، المنطقة المحرمة، خط شال، خط موريس.

لقد كان إندلاع ثورة التحرير الجزائرية في غرة نوفمبر نقلة نوعية في أسلوب العمل التحرري لدى الجزائريين وبالأخص لقيادة الثورة الذين يسوا من الحلول السياسية وهذا الأسلوب الجديد كان وفق تنظيم وإستراتيجية شملت جميع المجالات خاصة العسكرية منها، التي جسدها جيش التحرير الوطني بإعتباره قاعدة الثورة التي ارتكزت عليها لمواجهة الآلة الاستعمارية الفرنسية، وبالمقابل فإن ذلك لم يكن مقبولا لدى السلطة الفرنسية التي راحت توظف طاقاتها المادية والمعنوية للقضاء على الثورة في إطار إستراتيجية مضادة، وبعد إنعقاد مؤتمر

الصومام فإن الثورة ستعرف تنظيمًا عسكريًا جديدًا مما سيدخلها في مرحلة جديدة والتي حددناها بين سنتي 1956 و 1958، وبالمقابل ستواجه السلطات الاستعمارية الثورة بتنظيم وإستراتيجية مضادة جديدة بدورها.

فماهي التطورات التي أحدثها مؤتمر الصومام على الهيكل التنظيمية لجيش التحرير الوطني؟ وماهو دافع قيادة الثورة إلى إعادة هيكلة القواعد الخلفية وتنظيم جيش التحرير في الحدود؟ وفيما تمثلت الإستراتيجية الفرنسية العسكرية الجديدة التي انتهجتها ضد الثورة؟ وماهي انعكاساتها عليها؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال محورين أساسيين، حيث سنتناول في الأول مؤتمر الصومام والتنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية، أما المحور الثاني فسننتقل إلى الإستراتيجية العسكرية الفرنسية المضادة وانعكاساتها على جيش التحرير الوطني.

01- مؤتمر الصومام والتنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية.

أ/ مؤتمر الصومام وإعادة الهيكلة السياسية والعسكرية:

عندما اندلعت الثورة في أول نوفمبر عام 1954، اتفق القادة التاريخيون (*) الذين أعدوا لها وأشعلوها، ووضعوا في اعتبارهم وجوب الإعداد لأول مؤتمر عام يضم جميع القادة والمناضلين في أول فرصة تتاح لهم، ولكن هذه الأمنية لم تتحقق خلال عام 1955، نظرا للظروف الصعبة التي كانت تواجهها الثورة في المجالين الداخلي والخارجي كشأن كل ثورة في بدايتها (1)، وقبل الحديث عن المؤتمر وقراراته وجب الإحاطة بظروف انعقاده.

• ظروف إنعقاد مؤتمر الصومام:

إن الحديث عن الظروف التي انعقد فيها المؤتمر يعني الحديث عن قرابة السنتين مضت من الحرب، والإشارة إلى الظروف الداخلية والخارجية سواء الإقليمية أو الدولية التي سبقت وأحاطت بهذا المؤتمر التاريخي.

حيث استطاعت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في أول نوفمبر 1954 إلى تاريخ انعقاد المؤتمر أن تحقق عدة انتصارات، وقد مرت بمراحل صعبة خلال هذه الفترة لا سيما في بدايتها، كما كان لأحداث 20 أوت 1955 مفعول كبير للوصول إلى عقد المؤتمر إذ اتسعت الثورة وشملت معظم التراب الجزائري، مما أدى إلى تطور العمليات في العديد من الجهات خاصة في المنطقة الخامسة، إضافة إلى سيطرة الفدائيين على الموقف في العاصمة من خلال العمليات التي كانوا يقومون بها مما أدى إلى انعدام الأمن بها (2).

وفي ربيع 1956، رغم كل الجهود التي بذلها الجيش الفرنسي لم يصمد جيش التحرير الوطني فحسب بل عزز صفوفه بإنضمام أقسام واسعة من المجتمع الجزائري إليه: طلاب (نداء الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين) بتاريخ 19 أيار/ماي 1956، وعمال (نداء الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين)، وفلاحون(كانوا أصلا منضوين تحت لواء جيش التحرير الوطني بكثافة)، وجنود هاربون من الثكنات الفرنسية (3).

وبالمقابل صمم النظام الاستعماري على إجهاض الثورة بكل قوته من خلال مخططاته وهذا أدى إلى صعوبة الاتصال بين مختلف قيادات جيش التحرير الوطني في ظل مشكل التموين والتزويد بالسلاح ونقص التمويل لذلك، وضعف التنسيق في الأعمال وضعف التكوين السياسي للفرق المسلحة لأن الثورة كانت في حاجة ماسة إلى منهج سياسي ثابت فكثير من المسؤولين كان يتردد في اتخاذ موقف واضح تجاه المشاكل الكبرى لبعد المسافة بينهم، فمناطق الكفاح قبل مؤتمر الصومام لم يربط بين قياداتها الخاصة إلا الإتجاه الثوري العام، وهو ما استغله "لاكوست" للقضاء على الثورة عسكريا و"غي موللي" سياسيا من خلال سياسة المراوغة وبث الفتنة بين القادة، ولذلك كان من الضروري لقادة الثورة التعجيل بتحضير اجتماع وطني يضمهم جميعا لدراسة أوضاع الثورة وتشريع ميثاق سياسي يحدد وسائل وأهداف الثورة ويعمل على إيجاد قيادة مركزية تقدم بتنظيم وتسيير

المقاومة (4)، واستغلال المكاسب الداخلية والظروف الإقليمية والدولية خاصة بعد تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية مثل : "باندونغ في 1955"، وهيئة الأمم المتحدة من أجل خدمة المسار الثوري لأجل الاستقلال.

• أهداف مؤتمر الصومام:

يمكن تلخيص أهداف المؤتمر فيما يلي:

01- فحص الوضع السياسي والعسكري للثورة من 1954-1956 وتقييم الجوانب السلبية والإيجابية.

02- إعادة تنظيم آلة الثورة من القمة إلى القاعدة وتحديد المسؤوليات ووضع حد للخلافات وضمان

الوحدة في التسيير والقيادة.

03- إيجاد حلول لبعض المشاكل التي قيدت حركة الثورة في بعض جهات البلاد.

04- إصدار وثيقة سياسية عسكرية تحدد عمليات الثورة بطريقة مضبوطة ومنهجية واضحة ترسم

سيرورة الثورة في الداخل والخارج على السواء.

05- العمل - دون كلل - على توحيد كل المواقف في بوتقة واحدة وصب الجهود في القضايا ذات

الأولوية (التحرير).

06- البحث عن وسائل الإعلام والدعاية الفعالة من أجل توعية الرأي العام حول الثورة والبحث عن

سند دبلوماسي وعسكري على الصعيد الدولي.

07- تعيين خلفاء للقادة الذين سقطوا في ساحة الشرف أو أعتقلوا في زنزانات العدو (5).

• إنعقاد مؤتمر الصومام:

الإستعداد لمؤتمر الصومام بدأ بإشراف عبان رمضان وموافقة العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة (وهران) بعد وصوله إلى مدينة الجزائر، قبل أن يتقرر عقده في قرية "إيفري" بالمنطقة الثالثة (.....) وقد وافقت المنطقة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على هذا الإجتماع، ولم يتمكن المشرفون على تنظيم المؤتمر من الإتصال بالمنطقة الأولى نظرا لإعدام شيهاني بشير واستشهاد مصطفى بن بولعيد (6).

وقد وقع الاختيار على هذا المكان بالذات لجملة من الأسباب:

- وجوده في منطقة حصينة محاذية لغابة أكفادو الكثيفة المتصلة بغابة جرجرة - كان دوار أوزلاقن في تلك الفترة منطقة هادئة لم تحدث فيها أي عملية حربية لمدة 9 أشهر، مما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة وسالمة ولا علاقة لها بالثورة.
- تحدي لسلطات الاستعمار بعقد أول مؤتمر للثورة في المنطقة التي ادعت سيطرتها عليها (7).

أما عن سبب اختيار تاريخ 20 أوت 1956 لعقد المؤتمر فقد كانت له أبعاد إقليمية مغربية ودولية:

- نفي محمد الخامس ملك المغرب إلى جزيرة مدغشقر في 20 أوت 1952 .
- قرب ذكرى انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة في أكتوبر 1956، التي دخلتها الجزائر رغما عن فرنسا (8).

وبسبب نقل مكان المؤتمر إلى المنطقة الثالثة أصبح الاتصال بالمناطق الخمس يتم عبر المنطقة الرابعة التي تولت تحضيرات اللقاء (9).

وبعد إتمام قيادة المنطقة الثالثة كافة الترتيبات الأمنية والاستعدادات المطلوبة لعقد المؤتمر، انطلقت أشغاله يوم 20 أوت واستمرت إلى غاية 5 سبتمبر 1956 في بيت المدعو " مخلوف"، وقد حضر المؤتمر كل من (10):

- محمد العربي بن مهيدي (ممثل المنطقة الخامسة): رئيس

الجلسة.

- رمضان عبان (**)(ممثل جبهة التحرير الوطني): كاتب الجلسة.

- عمر أوعمران (ممثل المنطقة الرابعة).

- زيغود يوسف (ممثل المنطقة الثانية).

- عبد الله بن طوبال (نائب زيغود يوسف).

وتغيب عن حضور المؤتمر ممثلي المنطقة الأولى (الأوراس) بسبب استشهاد القائد مصطفى بن بولعيد في 25 مارس 1956، غير أن بعض المصادر تذكر بأن هناك وفدين قدما من منطقة الأوراس للمشاركة في أعمال المؤتمر لكنهما وصلا بعد انتهاء الأشغال (11)، إضافة إلى خلافات في أساليب القيادة بين قادة منطقة سوق أهراس والأوراس كما أن مقتل جبار عمر أحد القادة في المنطقة أدى إلى سخط وتذمر وسط المجاهدين وأفراد الشعب بالمنطقة، وسجل كذلك عدم حضور الوفد الخارجي الممثل لجبهة التحرير الوطني وذلك لاعتبارات أمنية منعتهم من ذلك، أما منطقة الجنوب فقد اكتفت بإرسال تقريرها للمؤتمر (12).

استعرض المؤتمر حصيلة 22 شهرا من الكفاح خلال عشرة أيام لمناقشة جدول الأعمال الذي تضمن القضايا التالية: شرح الأسباب التي دعت إلى الاجتماع وموضوعه، تقديم التقارير المختلفة، القاعدة السياسية والنشرات المقررة، مسألة التوحيد فيما يخص النظام وتقسيم المناطق، والتوحيد العسكري والسياسي والإداري، جبهة التحرير وجيش التحرير والعلاقة بينهما، والعلاقة بين الداخل والخارج، ومسألة العتاد ونظام العمل ووسائله، إلى جانب مواضيع مختلفة (13).

• قرارات مؤتمر الصومام:

خلص المؤتمر إلى قرارات مهمة تناولت مختلف جوانب التنظيم للثورة العسكرية والسياسية والتنظيمية والإيديولوجية والدبلوماسية والمستقبلية.

▪ القرارات السياسية: ألف المؤتمر عددا من الهيئات أهمها:

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية: يتألف من 34 عضوا ، نصفهم أساسيون والنصف الباقي إضافيون، وهو أعلى جهاز للثورة، وصاحب الحق في إصدار الأمر بمواصلة الحرب أو إيقافها.

- لجنة التنسيق والتنفيذ : تتألف من 5 أعضاء اختيروا من المجلس الوطني، وهي بمثابة مجلس الحرب للثورة تشرف على كل شؤون الثورة المدنية والعسكرية ومسؤولة أمام المجلس الوطني.

- مجموعة من اللجان: لجنة الدعاية والأخبار، اللجنة الاقتصادية، اللجنة السياسية اللجنة النقابية (14).

المحافظون السياسيون: مهمتهم تنظيم وتثقيف السعي وما يتصل بالدعاية والأخبار والحرب النفسية، ولهم الحق في إعطاء آرائهم في جميع برامج الأعمال العسكرية لجيش التحرير الوطني (15).

■ القرارات العسكرية:

وضع المؤتمرون تنظيما عسكريا محكما لجيش التحرير الوطني على نمط الجيوش النظامية وحدد مختلف تشكيلاته (16)، حيث يتألف من قسمين أساسيين :

أ- المجاهدون: وهم الذين يرتدون الزي العسكري أي الجنود.

ب- المدنيون: وهم الذين لا يرتدون اللباس العسكري، وهم صنفان، المسبلون، والفدائيون (17).

وقسم جيش التحرير إلى الوحدات التالية:

الفوج: أحد عشر جنديا من بينهم عريف واحد وجنديان أولان.

نصف الفوج: ويتركب من خمسة جنود بينهم جندي أول.

الفرقة: وتتركب من خمسة وثلاثين جنديا، أي ثلاثة أفواج مع رئيس.

الكتيبة: وتتركب من مائة وعشرة جنود، أي ثلاثة فرق مع خمس رتب.

الفيلق: ويشتمل على ثلاثمائة وخمسين جنديا، أي ثلاثة فرق مع عشرين إطارا، أما الرتب العسكرية فقد أقر المؤتمر الرتب المستعملة في الولاية الثالثة (بلاد القبائل) (18).

وحدد المؤتمر الشارات والنياشين والإجازات والنقطة وماهيات الجنود، والمنح العائلية، والمحاكم (19).

- تنسيق العمل العسكري والسياسي وعلاقة الداخل بالخارج:

تقررت أولوية الجانب السياسي على الشؤون العسكرية ويعني هذا القرار تأكيد الهدف الرئيسي للكفاح، المتمثل في الاستقلال الوطني (20)، حيث تعطى الأولوية للهيئة السياسية لتشرف على الهيئة العسكرية، ويرجح الحكم السياسي على الحكم العسكري، ولكن على المسؤولين السياسيين والعسكريين في مراكز القيادات أن يحرصوا على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة، فهم ينتمون كلهم إلى منظمة واحدة تعمل لتحرير البلاد (21)، وتقررت أيضا أولوية الداخل على الخارج أي في إدارة الشؤون العسكرية (22)، لكن مع مراعاة مبدأ التشارك في الإدارة، وقد أوكل المؤتمر لجبهة التحرير ثلاثة مهام كأهداف لها:

- 1- توضيح الأهداف السياسية الأساسية للثورة الجزائرية.
 - 2- توسيع نطاق الكفاح المسلح حتى تعم الثورة كل الناس والجهات.
 - 3- القيام بنشاط سياسي واسع لصالح الثورة داخل الجزائر وخارجها.
- أما جيش التحرير فقد أوكلت له المهام التالية كأهداف له:
- 1- إضعاف الجيش الفرنسي وإنهاكه ومنعه من التفوق.
 - 2- إتلاف الاقتصاد الفرنسي، وإنهاك الإدارة المحلية حتى تصبح عاجزة.
 - 3- الإخلال بالأمن في فرنسا نفسها ونشر الرعب فيها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.
 - 4- توسيع نطاق الثورة وتنظيم إدارة المناطق المحررة.

5- عزل فرنسا دوليا من الناحية السياسية عن طريق النشاط العسكري لجيش التحرير والسياسي لجهة التحرير.

كما أقر المؤتمر مجموعة من الشروط لقبول مسألة التفاوض تصب كلها في الاعتراف باستقلال الجزائر، وبجهة التحرير كمفاوض وحيد باسم الشعب الجزائري (23).

■ القرارات الإدارية:

قضى مؤتمر الصومام من الناحية التنظيمية والإستراتيجية بتقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات وبكل ولاية مناطق ونواحي وقطاعات توطيدا للاتصال والتنسيق وتماشيا مع حرب العصابات (24)، والولايات الست هي:

- الولاية الأولى : الأوراس والنامشة.
- الولاية الثانية : الشمال القسنطيني.
- الولاية الثالثة: بلاد القبائل الكبرى.
- الولاية الرابعة : سهل متيجة والمناطق المحيطة بمدينة الجزائر.
- الولاية الخامسة : عمالة وهران السابقة.
- الولاية السادسة: الصحراء (25).

إضافة إلى الولايات استحدث المؤتمر منطقة جديدة تشمل الجزائر العاصمة وضواحيها، أسماها المنطقة المستقلة، واتخذ منها مقرا لقيادة جبهة التحرير الوطني المتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ (26)، وتستثنى من الولاية الرابعة ولها نظامها التسييري الخاص (27).

ومدينة بوسعادة التابعة للولاية السادسة تقدم المساعدة لمناضلي الولايتين المجاورتين لها الأولى والثالثة، ومدينة سطيف التابعة للولاية الثالثة تقدم المساعدة للولايتين الأولى والثانية (28).

أما مراكز القيادة فتخضع لمبدأ الإدارة الجماعية (29)، وتكون على كل المستويات مسيرة من طرف قائد سياسي-عسكري في آن واحد يمثل السلطة

المركزية بجبهة التحرير الوطني، ويكون محاطا بنواب ومساعدين ضباط أو ضباط صف بعدد ثلاثة الذين يتكفلون بالمسائل السياسية والعسكرية والإستعلام والإتصال (30).

• القرارات الاجتماعية والاقتصادية:

أقر المؤتمر إنشاء هيئة مكلفة بذلك وهي :

- **المجالس الشعبية:** وتتشكل بواسطة الانتخابات (31)، تعمل على رعاية أسر المجاهدين والشهداء والمعتقلين والمنكوبين، كما تقوم أيضا بجمع الاشتراكات والتبرعات والزكاة وصرفها في الأوجه المحددة لها، إلى جانب العمل على نشر الوعي والمحافظة على معنويات المواطنين ودعوة الشعب إلى التجنيد في سبيل الوطن (32).

ب/ **التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني على الحدود الشرقية والغربية:**

لقد مثلت القواعد الخلفية للثورة الجزائرية على الحدود الشرقية والغربية قواعد لوجستكية لإسناد وتموين الثورة في الداخل بالأسلحة والرجال، فهي مراكز للتكوين والتدريب من جهة ومراكز لإستقبال المرضى والجرحى من جهة أخرى بالإضافة إلى أنها كانت مراكز للقيادات السياسية والعسكرية (33)، ولذلك كان من الضروري هيكلتها وتنظيمها عسكريا وسياسيا.

• القاعدة الشرقية :

لم تحمل هذه التسمية إلا بعد مؤتمر الصومام ونهاية سنة 1956 (34)، حملت عدة تسميات ثم أطلق عليها اسم منطقة سوق أهراس، تنازعتها الولايتان الأولى والثانية (ضمت بعد مؤتمر الصومام للولاية الثانية الشمال القسنطيني)، تمتاز بوعورة مسالكها وتضاريسها، وأصبحت قاعدة إستراتيجية أسندت لها مهمة تزويد الولايات الداخلية المحاذية لها بالذخيرة والسلاح (35)، حيث وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ وهي القيادة العليا للثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام نفسها أمام

الأمر الواقع، خاصة بعد أن أصر قادة هذه الجهات على تشكيل ولايتين غير تابعتين لا للولاية الأولى ولا للثانية بسبب إنقطاع الإتصال مع الولاية الثانية التي كان يمثلها في المنطقة عمار بن عودة، والولاية الثانية بعد رحيل الوردي قتال (36)، وكانت الثورة في تلك الفترة بحاجة ماسة للأسلحة وهو ماشج قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ على قبول هذا المقترح، وتشكلت حينها ما أصبح يعرف بالقاعدة الشرقية بقيادة عمارة بوقلاز في ديسمبر 1956، وضمت منطقتي سوق أهراس والقالا وأجزاء من عنابة (37).

- الهيكلة العسكرية والسياسية لمنطقة سوق أهراس (القاعدة الشرقية) :

مع نهاية 1956 أعيد تنظيم منطقة سوق أهراس والقالا إلى ثلاث مناطق، تنقسم بدورها إلى ثلاث نواح، وكل ناحية مقسمة إلى ثلاثة أقسام، وتشكلت قيادة القاعدة الشرقية من مجلس يرأسه عمارة بوقلاز ينوبه: محمد عواشيرة، سليمان بلعشاري.

أسندت قيادة المنطقة الأولى إلى العيساني شويشي، ينوبه ثلاثة نواب هم: بشايرية علاوة (نائب عسكري)، رصاع مازوز (نائب سياسي)، الحاج خمار (نائب استعلامات).

أما المنطقة الثانية فأسندت قيادتها إلى عبد الرحمان بن سالم، ينوبه ثلاثة نواب هم: لخضر ورتي (نائب عسكري)، الحفناوي رماضنية (نائب سياسي)، جبار الطيب (نائب إستعلامات).

وكلف الطاهر الزبيري بالمنطقة الثالثة، وكان نوابه هم: السبتى بومعروف (نائب عسكري)، موسى لحواسنية (نائب سياسي)، محمد لخضر سيرين (نائب استعلامات) (38).

كتائب وفيالق القاعدة الشرقية:

شكل الفيلق الأول في أكتوبر 1956، أي قبل ظهور القاعدة الشرقية رسميا، وكان يقوده شويشي العيساني وينشط في المنطقة الممتدة من أم الطبول

شرقاً إلى غاية وادي سيبوس، ومن جبل الدير شمالاً إلى الداموس بالقرب من بوحجار جنوباً، أما الفيلق الثاني فقد تشكل بعد الأول بقليل، وقاده عبد الرحمان بن سالم، وامتد نشاطه من وادي بوناموسة بالنبايل حتى مشارف سوق أهراس، وقاد الفيلق الثالث الطاهر الزبيري في سوق أهراس أما الفيلق الرابع فتأخر تشكيله إلى النصف الأول من سنة 1958 (39)، وتم بعد ذلك تشكيل الفيلق الخامس والسادس وأنيطت بهما مهمة حماية القوافل المتجهة إلى الداخل تمهيدا لتموقعهما بين الخطين المكهرين.

وتشكلت تسع كتائب في القاعدة الشرقية:

- المنطقة الأولى تضم الكتائب الأولى والثانية والثالثة.

- المنطقة الثانية وتضم الكتائب الرابعة والخامسة والسادسة.

- المنطقة الثالثة وتضم الكتائب السابعة والثامنة والتاسعة

(40).

الاستعلامات والاتصالات: تم تكوين شبكة للاتصالات والاستعلامات، أما فيما يخص المعدات وآلات الاتصال فغنموها من العدو، وباقي المعدات تم شراؤها من روما (وسائل التنصت والاتصال والشفرة) (41)، دور الاستعلامات هو إبراز منابع العدو وأعدائه وتحديد مكان قوته وسلاحه وذلك عن طريق الفئات الشعبية، وصياغة التقارير بشأن ذلك ومهمة المكلف بالاتصالات هو استحداث الاتصالات المستمرة بين فرقته والفرق المجاورة مع تكوين مراكز ومخابئ حتى يسهل عليه الاتصال، كما يقوم بتنظيم المسبلين وإعطائهم وظائف مختلفة لأدائها (42).

كما ضمت القاعدة الشرقية العديد من مصالح جيش التحرير منها، مصلحة الصحة، مصلحة الطبوغرافيا، مصلحة المراسلات، مصالح الاستخبارات، مصالح الإعلام والصحافة، المصالح الاجتماعية، المصالح القضائية، مصلحة الذخيرة (43).

- **التنظيم السياسي في المنطقة (القاعدة الشرقية) :** قسمت إلى جهتين :

الجهة الغربية الواقعة بين خطي شال وموريس (المنطقة المحرمة): يعيش سكانها في مدن وقرى ومدامر، أو في محتشدات يقيم بها الأهالي بعد ترحيلهم من مختلف الأماكن التي يتواجد بها العمل العسكري، الذي تنتشره خلايا نشطة محدودة العدد، وهؤلاء الأهالي يزودون الجيش بالأخبار ويوزعون منشائر الثورة ويشاركون في الأعمال الفدائية.

الجهة الشرقية الممتدة من شرق خط شال (المنطقة المحررة): مقسمة إلى نواحي وكل قسم يتكون من خلايا، يشرف على كل قسم مسؤول سياسي، تبرز مهامه في تجنيد القادرين على حمل السلاح، وجمع الاشتراكات والرد على الدعايات التي يروجها الاستعمار، والإعداد لمختلف العمليات العسكرية والسياسية (44).

- دور القاعدة الشرقية في تمويل الولايات الداخلية بالأسلحة :

كانت عملية تسليح الولايات الداخلية عبر الحدود الشرقية من أعقد المشاكل وأصعب المهام، وقد تحملت الولاية الأولى والقاعدة الشرقية أعباءها بصفة مباشرة (45)، وذلك لسببين:

1- هذه المناطق لها اتصال طبيعي عبر تضاريسها المتنوعة بالحدود التونسية، وهذا ما مكن قوافل السلاح من نقل المئات من قطع السلاح والذخيرة، وتوظيف هذه التضاريس لإيصال شحنات الأسلحة إلى الداخل (46).

2- رفض قادة الولاية الثانية بعد اجتماعهم بمسؤولي القاعدة الشرقية، فكرة إيصال الأسلحة إلى الولاية الثانية، ومن هذه الأخيرة إلى الولايات الثالثة والرابعة والخامسة فأخذت القاعدة الشرقية على عاتقها تمويل الولايات داخل الوطن وبالأخص الولايتين الثالثة والرابعة (47).

وقد ازدادت المهمة صعوبة بعد إقامة خط موريس وشال وكان لابد من البحث عن استراتيجية دقيقة من أجل تمويل هذه الولايات بكل ما تحتاجه من أسلحة حتى

تواصل الثورة بها ولتصمد في وجه العدو الفرنسي، وكثيرا ما كانت قوافل السلاح تسلك بعض الطرق الشمالية الجبلية (48).

وقد انطلقت قوافل العبور سنة 1957 مخترقة جبال بني صالح، حمام النبايل، دباغ، القل، جبل البابور، ثكنة أكفاد، و ثم الولاية الرابعة، حيث تقوم بتقديم العتاد والأسلحة وقد استعملت هذه القوافل في بادئ الأمر البغال والخيول، إلا أن هذه الطريقة كانت سهلة الاكتشاف من طرف العدو الفرنسي، فحل محلها المجاهد الذي كانت حمولته ثقيلة تصل إلى ثلاثة أسلحة مع ذخائرها المختلفة ومزود بأوامر الاشتباك مع العدو (49)، كما عملوا على فتح ثغرات بواسطة المقصات العازلة للكهرباء واستعمال أنابيب البنغالور الناسفة ونزع الألغام بمناطق استراتيجية مختارة تمتاز بأشجارها الكثيفة ودروبها الوعرة (***) .

• القاعدة الغربية:

▪ الهيكل التنظيمي لجيش التحرير الوطني على الحدود الجزائرية المغربية:

تم تقسيمه إلى نطاقين جغرافيين :

1- المنطقة الشمالية: تقسم إلى ناحيتين:

الناحية الأولى: تمتد من سعيدة إلى زوج فاقو.

الناحية الثانية: تمتد من زوج فاقو إلى تندرار جنوب شرق مدينة وجدة المغربية.

في بداية الثورة كانت تتمركز بالمنطقة الشمالية أفواج وفصائل وكتائب لجيش التحرير على الشريط الحدودي داخل الأراضي المغربية الجزائرية، ثم بعد ذلك أنشئت الفيالق وكان عددها ستة، بالإضافة إلى كتائب الأسلحة الثقيلة وكتائب الكومندوس، وكان تعداد الجيش لهذه المنطقة يزيد أو ينقص حسب ظروف الحرب إذ وصل إلى 7000 مجاهد (50).

2- المنطقة الجنوبية: تركزت فيها 6 فيالق هي الأخرى، وكتائب خاصة

بالأسلحة الثقيلة وهي مشابهة من حيث التنظيم للمنطقة الشمالية، يتمركز بها 8000 جندي.

وقد أقامت فرنسا خطا مكهربا على طول الحدود الغربية (51)، بالإضافة إلى مراكز وقواعد لمراقبة نشاط جيش التحرير الوطني فيها، وقد وصلت إلى 78 قاعدة و115 مركزا عسكريا، بالإضافة إلى 320 برجاً للمراقبة، وكانت مراكز جيش التحرير على الحدود الغربية تزيد عن 60 مركزاً بالإضافة إلى القواعد والمعسكرات مهمتها التدريب والتكوين والتموين والإمداد، من أهمها:

- مركز ملوية : وهو مركز مشترك جزائري مغربي.
- خمسة مراكز بالناظور (الريف المغربي): خاص بالأسلحة والتموين والتدريب وسلاح الإشارة (اللاسلكي) .
- مركز العربي بن مهيدي: وهو مقر قيادة الحدود بالمنطقة الشمالية ومختلف مصالح الثورة والعلاج والتمريض والتكوين.
- مركز وجدة: للقيادة والعلاج ولتخزين الأسلحة وذخيرتها الحربية في طريقها إلى الجزائر على الحدود (52).
- مركز بوعرفة: مقر قيادة المنطقة الجنوبية.
- مركز العرايش: للتدريب على الأسلحة وفنون القتال والألغام.
- مركز فاس: للمعطوبين والعلاج والتموين.
- مركز الرباط: للتموين العام بالمغرب الأقصى (المؤن والذخيرة الحربية).
- مركز الدار البيضاء: للقيادة السياسية والاتصالات والمواصلات والعلاج واستقبال الأسلحة وتخزينها ونقلها للحدود الجزائرية.
- مركز طنجة: الاتصال والاستعلامات، المؤن واستقبال الأسلحة وذخيرتها ثم إرسالها إلى الجزائر.
- مركز تيطوان: للعلاج والذخيرة الحربية والمواد الغذائية والألبسة.
- مركز زغنغن: لتكوين إطارات الثورة (المحافظين السياسيين للجيش) والتدريب على الأسلحة وفنون القتال واستقبال الأسلحة الثقيلة وتخزينها (53).

كما أن المدارس والمراكز التي أنشئت خلف الحدود الجزائرية المغربية دعمت بجنود وإطارات ذات كفاءة لتغيير الإستراتيجية الحربية لجيش التحرير الوطني، مما أرغم العدو على الاستتجاد بقوات الحلف الأطلسي، والزيادة في عدده وعدته لمواجهة خطر جيش التحرير الوطني على الحدود (54).

■ دور القاعدة الغربية في تموين الولايات الداخلية بالأسلحة:

كانت إدارة التسليح المختصة في البحث عن السلاح وتهريبه إلى الداخل تابعة للولاية الخامسة وكانت متمركزة في مدينة وجدة بالمغرب الأقصى، على رأسها محمد الرويغي، نظرا للرقابة الشديدة التي فرضتها القوات الفرنسية على الحدود، فقد خضعت شبكة التهريب إلى تنظيم وهيكل دقيقة (55) وقد اعتمدت على طرق رئيسية للإمداد سواء كانت برية أو بحرية، وقد كانت المنطقة الجنوبية الغربية تعد من الطرق الرئيسية لتموين الولاية الخامسة والسادسة بالسلاح عبر البيض وبشار وأدرار وتندوف، وقد ساعدت الصحراء كثيرا على عبور قوافل السلاح حيث كانت تمثل ممرا آمنا نظرا لاتساعها وكثرة عروقها، على عكس المنطقة الشمالية الغربية التي كانت مزودة بنقاط تفتيش ومغلقه بالأسلاك الشائكة المكهربة، لكن واجهتها قيادة الثورة على الجهة الغربية بتطوير أساليبها مثل تطوير سلاح الألغام (56).

- تنسيق العمل والتنظيم العسكري بين الجهتين الغربية والشرقية :

بازدياد نشاط وعدد جيش التحرير بدءا من سنة 1957 ظهرت ضرورة إنشاء لجنة عمليات عسكرية باقتراح من كريم بلقاسم في أفريل 1958، فأنشأت لجنة العمليات الشرقية مقرها غار الدماء بتونس على رأسها العقيد محمد السعيد، بوقلاز، بن عودة، عواشيرة، أشرفت على الولايات الأولى والثانية والثالثة والقاعدة الشرقية، واللجنة الثانية مركزها وجدة بالمغرب الأقصى على رأسها العقيد هواري بومدين، سليمان دهيليس، قايد أحمد، تشرف على الولايات الرابعة والخامسة والسادسة ووحدات جيش التحرير المتمركزة على الحدود الغربية (57).

وبتشكيل الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958 ظهرت وزارة جيش التحرير، وشكل بوصوف، بن طوبال، بلقاسم كريم، مركز قيادة جيش التحرير، وقررت الحكومة المؤقتة تشكيل هيئة أركان شرقية وغربية يقودها العقيدان، محمد السعيد وهواري بومدين، دورها تنسيق العمليات الحربية لجيش التحرير خاصة على الحدود، وقد تم إلغاؤها في مؤتمر مجلس الثورة المنعقد في طرابلس بين (16-1959-12 و 18-01-1960) ثم أعلن عن تأسيس هيئة الأركان العامة في 1960 تحت إشراف لجنة وزارية، وقد تمركزت في الحدود الشرقية بقيادة العقيد هواري بومدين (58).

• الحدود الجنوبية:

بدأ التنظيم الثوري فيها سنة 1957 على يد محمد جفاية، ومحمد شروف (***)، لكن هذا التنظيم لم يكن قويا في المنطقة لخضوعها لرقابة السلطات الفرنسية، ولذلك تم الاتصال بـ 20 زعيما من الطوارق للإنضمام للثورة، وتم تجنيد 200 رجل من العارفين بجغرافية المنطقة، ونفذت أول هجوم على ثكنة عسكرية، وأنشئت مراكز لجيش التحرير للتموين والتدريب والتمريض والاتصالات منها، مركز أسكرام، وفي الحدود المالية، مركز كيدل (Kidel)، مركز قاو (Gao)، ومركز تيسالي (Tessali)، وكان تموينها يأتي من الولاية الخامسة عن طريق البحر (سواحل المغرب الأقصى وسواحل إسبانيا) (59).

أما حدود النيجر فالعمل العسكري كان أقل نظرا لوجود قوات فرنسية تراقب الحدود بصفة مستمرة، وكذا رفض التعاون النيجري مع مبدأ العمل الثوري الجزائري داخل أراضيه حتى لا يؤثر ذلك على علاقاته الودية مع السلطات الفرنسية (60).

02/ الإستراتيجية العسكرية الفرنسية المضادة:

كان من نتائج مؤتمر الصومام ذلك التحول الذي بدت بوادره تتضح معالمه في الإستراتيجية الفرنسية وتعاملها مع الثورة التحريرية، التي استفحل خطرها على فرنسا ليس داخل الجزائر فقط، ولكن تعدته خارجها، خاصة بعد

اكتسابها تأييدا وتعاطفا في المحافل الدولية (61)، حيث شهدت الفترة الممتدة بين (1956-1958) عدة خطط وبرامج وإجراءات وقوانين وأنماط سياسية وعسكرية فرنسية جديدة، محورها خنق الثورة ومحاصرتها وتسليط أبشع الأساليب الوحشية على الشعب الجزائري كعقاب لثورته ووطنيته (62)، فقد أعلن رئيس الحكومة الفرنسي الجديد الاشتراكي غي موللي (Guy Mollet) في جانفي 1956 عن جملة إصلاحات تخص الشأن الجزائري، وعين الجنرال جورج كاترو (Georges Catraux) حاكما عاما للجزائر في 30 من نفس الشهر لإخماد الثورة، لكنه سرعان ما تراجع عن ذلك بضغط من المستوطنين لدى زيارته للجزائر، حيث أعلن أنه لا مستقبل للجزائر إلا مع فرنسا، وأقال كاترو وعين مكانه السفاح روبير لاکوست في فيفري 1956 (63)، الذي جاء بسياسة تعسفية جديدة في إطار ما يسمى بـ (التهدة)، حيث عمل منذ الوهلة الأولى إلى رفع عدد الجيوش الفرنسية إلى 500.000 جندي، وإلى تمديد الخدمة العسكرية الفرنسية إلى 25 شهرا كما عمل على استدعاء الجيوش الإحتياطية، أي رفع عدد الجيوش الفرنسية إلى 9 أضعاف عما كانت عليه في نوفمبر 1954 (64)، مع مئات من قاذفات القنابل والدبابات ووحدات المليشيا وغيرها، ثم شرع في تطبيق سياسة الفتك والحرق والتدمير ضد الشعب دون رحمة أو شفقة (65).

أ/- مراكز الكادرياج وعملية العصفور الأزرق:

1- مراكز الكادرياج (Quadrillage) (التربيع):

بمعنى المربعات المتلاصقة مع بعضها البعض، وهي طريقة عمليات التطويق بإنشاء مراكز محصنة متقاربة من بعضها البعض من منطقة واحدة، شرع فيها في خريف 1956، واتخذ لاکوست من بلاد القبائل منطقة نموذجية لتجربتها في إطار سياسة التهدة حتى يتمكن من إجراء الانتخابات التي وعد بها، ووفقا لهذه الخطة أنشأ الجيش الفرنسي 517 مركزا عسكريا من مراكز الكادرياج في المنطقة المحصورة ما بين عزازقة وأربعاء بني راثن، وميشلي، وتيزي وزو، وذراع

الميزان، وكانت العملية على أشدها في منطقة القبائل الكبرى، أما القبائل الصغرى فقد انسحب منها الجيش الفرنسي تحت ضغط جيش التحرير، لكن شرع الجنرال دي فور في شن عمليات تطهير واسعة وضخمة في ماي وجوان وجويلية (*****) خاصة في المنطقة المحصورة ما بين بني منصور وسطيف جنوبا، وبجاية وجيجل شمالا بهدف استعادة السيطرة على المنطقة وتحقيق التهدة المثالية لإجراء الانتخابات المزعومة، وبالموازاة مع ذلك قامت السلطات الاستعمارية بعمليات إرهاب في حق المدنيين في المدن الجزائرية مثل: الجزائر وقسنطينة هذه الأخيرة التي قتل فيها يومي 12 و 13 ماي 31 شهيدا (66).

2- تسليح الثوار -عملية العصفور الأزرق- (Opération Oiseau Bleu):

أراد لاکوست القضاء على الثورة عسكريا فكان مشروع سري هام (*****) بدأ في إعدادة سوستيل قبله وهو تسليح عدد من الجزائريين الموالين لفرنسا، وإرسالهم إلى الجبل لينضموا إلى جيش التحرير بأسلحتهم بعنوان الفرار من السلطات الاستعمارية، وهناك يقومون باغتيال القادة والسيطرة على الجنود البسطاء وبالتالي يتم تصفية الثورة نهائيا، ووقع الاختيار على كل من، أحمد زيدات، الطاهر عشيش، محمد يازورن لتكليفهم بتكوين جماعات تضم بين 15 إلى 20 شخصا على غرار جيش التحرير على رأس كل فرقة ضباط عملاء لمحاربة الثوار، فقام الثلاثة بإحضار مسؤولي الولاية الثالثة لهذه المؤامرة، فطلب منهم تنفيذ المخطط الاستعماري، وعليه فان لاکوست وبإيعاز من سوستيل ألف 22 فرقة مجموع أفرادها 270 جنديا مسلحين بالرشاشات وأذن لهم بالإلتحاق بالجبال، ولكن النتيجة كانت عكسية، حيث فوجئ لاکوست مساء 30 سبتمبر بانضمامهم لجيش التحرير واشتراكهم في الهجوم الذي نفذ ضد مراكز الجيش الاستعماري تلك الليلة.

بعد هذا الفشل وما أعقبه شرعت القوات الإستعمارية في شن حملات القمع والإرهاب ومحاصرة القرى والدواوير للانتقام، وزادت في أعمالها القمعية في المدن الكبرى في سنة 1957 (67)، كما سبقت الإشارة. وقد بلغت درجة التعذيب إلى استشهاده الكثيرين منهم: العربي بن مهيدي وعلي بومنجل.

وفي شهر جويلية حاول لاکوست إنكار عمليات الإبادة والتعذيب التي يرتكبها الجلادون الاستعماريون، وأكد أن القانون الإطاري لن يؤدي إلى استقلال الجزائر، وفي الوقت نفسه صادقت الحكومة الفرنسية على تمديد حالة الطوارئ إلى فرنسا ذاتها ابتداء من 19 جويلية على أمل وضع حد للنشاط الثوري هناك (68).

ب/ إنشاء خطي مورييس وشال والمناطق المحرمة والمحتشدات:

1- خطي مورييس وشال:

أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية الأهمية الإستراتيجية للحدود الشرقية والغربية كمفاذ رئيسية تتسرب من خلالها الأسلحة والذخيرة، وتحولت هذه المناطق لقواعد خلفية تمون وتدعم العمل المسلح داخل الجزائر، ولذلك عمدت سلطات الاستعمار إلى إقامة الأسلاك الشائكة المكهربة لقطع اتصال الثورة مع الخارج. وقد عرفت الجزائر الأسلاك الشائكة منذ اندلاع الثورة لكن استعمالها بصورة أوسع و أشمل انطلق مع أندري مورييس (André Maurice) سنة 1957، بمقترحه على البرلمان الفرنسي إقامة أسلاك شائكة مكهربة على الحدود الشرقية والغربية للأسباب السالف ذكرها (69).

بدأت إقامتها على الحدود الجزائرية أواخر عام 1956، واكتملت الأشغال في عام 1957، يمتد خط مورييس من الساحل الشرقي لمدينة عنابة فشيحاني والذرعان إلى جنوب مدينة تبسة مروراً ببئر العاتر حتى نقرين بلغ طوله 370 كلم، وفي نفس الوقت أقيم خط مماثل على الحدود الجزائرية المغربية ويمتد من مرسى بورساي (العربي بن مهيدي) قرب السعيدية إلى بشار جنوباً على مسافة تقدر بحوالي 700 كلم (70)، يتكون الخط من أسلاك شائكة وخيوط وأعمدة بث فيها

تيار كهربائي طاقته ما بين (5000 و 7000 فولت) بعرض يتراوح ما بين (6 و 12 إلى 60) في بعض المناطق الإستراتيجية الحساسة، زرعت أرضيته بالألغام المختلفة الأحجام الفردية والجماعية، وضعت على طول الأسلاك بمعدل 50 ألف لغم في كل 20 كلم، كما عزز الخط أيضا في الجانبين بالألغام والأسلاك الشائكة وداخل الخطوط المكهربة توجد أسلاك على شكل لولبي، وأوصلت أسلاك الاعثار بمراكز المراقبة المزودة بأجهزة إدارية (71)، وعندما تنطلق المنبهات الصوتية تطلق المدافع الثقيلة آليا والمدرعات والطيران بنيرانها صوب المكان الذي تمت في العملية والإضاءات الأوتوماتيكية (72).

ولإعتبارات عسكرية وإستراتيجية واقتصادية دعمته السلطات الفرنسية بخط آخر هو: خط شال الممتد من ساحل المتوسط مرورا بألم الطبول ومن شرق القالة إلى الطارف، في الحدود الشرقية، ثم مرسى بن مهدي حتى سيدي عيسى وسيدي الجيلاني، ومدد نحو الجنوب الغربي في الحدود الغربية، طاقته الكهربائية 20.000 فولت، عرضه لا يختلف على عرض خط مورييس، إلا من حيث الأسلاك الجانبية التي تمتد حتى 25م حسب المناطق ووعورتها، وعرض وارتفاع أسلاك الاعثار الجانبية وتنظيم الألغام.

إلى جانب الخطين أقيم طريق معبد طويل واسع ملغم الجانبين لا ينجو أحد يعبره لذلك سمي بخط الموت (73).

تعزز هذا الخط بفرق عسكرية تضم خيرة عساكر المضليين الذين شاركوا في حرب الهند الصينية (74).

بلغت تكاليف الإنجاز حسب المصادر الفرنسية (250.800 ف ف) للكيلو متر الواحد بالنسبة للخط و(15.000.000 ف ف) للمركز العسكري الواحد (75).

2- المناطق المحرمة (les zones interdites) :

وهي من نماذج سياسة التطويق وشد الخناق على الثورة أنشئت بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء الفرنسي في 19-2-1958 (76)، بعد فشل خط

موريس في القضاء على الثورة (77)، وقد اعتمد مبدأ أن تكون هذه المناطق أماكن إستراتيجية بمركز جيش التحرير الوطني ، تمتد عرضا من الحدود التونسية إلى عنابة ، وتمتد طولاً من عنابة وتذهب مع خط السكة الحديدية الرابط بين عنابة وتبسة إلى غاية نقرين جنوباً (78)، وقد بلغ طول هذه المنطقة حوالي 400 كلم ويتراوح عرضها من 30 إلى 50 كلم ، وبلغت مساحتها حوالي 10.000 كلم² (*****)، أي ما يساوي مساحة ثلاث مقاطعات فرنسية متوسطة (79)، ومنعت الإقامة فيها أو عبورها وبذلك تسهل عملية الإشراف عليها ومراقبتها (80).

3- المحتشدات (أماكن الأمان):

بعد فشل الأساليب الوقائية والقمعية المتخذة، وأمام الإنتصارات الميدانية لجيش التحرير تم اعتماد إستراتيجية جديدة تهدف لحرمان الثورة من منابعها التي تمدّها بالإستمرارية والقوة المتمثلة في احتضان الشعب لها، حيث يتم حشد الشعب وتجهيزه في محتشدات أو معسكرات وبالتالي تسهل عملية مراقبته ومنع أي اتصال مع جيش التحرير للتأثير في معنويات المجاهدين وحرمانهم من التموين والتجهيز وإيصال المعلومات والأخبار التي تخص تحركات العدو.

زودت هذه المحتشدات بمرافق وملحقات مهمتها التعذيب الجسدي والمعنوي والنفسي، وقد شرع في عمليات واسعة النطاق لإجلاء السكان وترحيلهم بالقوة وإرغامهم على التخلي على ممتلكاتهم وحصرهم داخل هذا النوع من السجون الكبرى بعد تهديم القرى والمداشر المهجورة التي بلغت حوالي 8000، وبلغ عدد المحتشدات في الولاية الثانية حوالي 160، وفي الأوراس 180 محتشدا ومثلها في باقي الولايات، وبلغ عدد الجزائريين الموجودين بها بين (2571000 وثلاثة ملايين)، ولم تكتف السلطات الاستعمارية بحشد السكان في هذه الأماكن بل فرضت عليهم حالة الحصار التي تمنع التجول في أوقات معينة (81).

إنعكاسات الإستراتيجية العسكرية الفرنسية المضادة:

لقد كان لسياسة التطويق بكل أشكالها انعكاسات خطيرة جدا على الثورة و جيش التحرير الوطني، خاصة خطي مورييس وشال ، فقد أصبح من الصعب تموين الولايات الداخلية بالسلاح والعتاد، وكانت عمليات العبور تنتهي في غالب الأحيان إما بالفشل وإما بهلاك المجاهدين بصعقات الأسلاك الشائكة وانفجار حقول الألغام، وإما بالوقوع في كمائن تنصبها فرق المراقبة المنتشرة على طول الخطين (82)، حيث أدت محاولات جيش التحرير في البداية على الخطين إلى خسارة قوات كبيرة (70 إلى 90 بالمائة خسائر) ، لكن القيادة تعاملت بطريقة أكثر ذكاء وفعالية فالفدائيون وأعوان الإتصال واصلو عبور الحواجز لتأمين الإتصال مع الداخل، وبالتوازي تم تقليص وحدات الإقتحام وتدريبها على التعامل مع الحواجز والخطوط المكهربة فيما كانت الوحدات المرابطة على الحدود تشتبك في مناوشات مع العدو بشكل دائم ومتصاعد (...). والهدف منها تثبيت أكبر قدر ممكن من وحدات العدو على الحدود الشرقية والغربية لتخفيف الضغط على المقاومة في الداخل (83)، كما كانوا يعبرون خط مورييس ليلا، فيقطعون الأسلاك الشائكة بالمقصات العازلة للكهرباء، وينزعون الألغام الفتاكة، ويلجؤون أحيانا إلى تفجيرها بأنابيب البنغلور الناسفة (84)، وأيضا حفر الخنادق تحت الأسلاك المكهربة عندما يكون الهدف هو العبور إلى الداخل أو العكس (85).

ونخلص في الأخير إلى أن التنظيم العسكري لجيش التحرير وقواعده الخلفية قد عرف عدة تحولات هامة إنطلاقا من مؤتمر الصومام سنة 1956، وذلك بإعادة تنظيم وهيكلية شاملة، تماشيا مع المرحلة الجديدة والتطورات التي عرفها مسار الثورة، والهدف منها جعله جيشا منظما محترفا مواكبا في هيكلته لنمط الجيوش المعاصرة قادرا على الصمود في وجه الآلة العسكرية الإستعمارية، كما تم إعادة هيكلة وتنظيم قواعده الخلفية (الشرقية والغربية خاصة، وكذا الجنوبية) سياسيا وعسكريا، نظرا لأهميتها الإستراتيجية حيث أوكلت لها مهمة دعمه وإمداده

وكذا إسناده لضمان استمراريته في أداء دوره العسكري بفعالية، وقد ساهم ذلك كله في إعطاء نفس جديد للثورة ، مما دفع السلطات الإستعمارية إلى إعتداد استراتيجية مضادة هدفها حصار الثورة وخنقها وعزلها بمد الحواجز المكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية وإقامة المحتشدات والمناطق المحرمة، مما أثر كثيرا على العمل العسكري في الداخل، وكاد يخنق الثورة ، ونتيجة لهذا الضغط تم إعادة هيكلة جديدة بإنشاء لجنة العمليات الشرقية والغربية في أبريل 1985، ومحاولة تطوير طرق ناجعة لإخترق هذا الطوق، وبعد قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية سنة 1958، وإعادة تفعيل نشاط جيش التحرير بالداخل وعلى الحدود، عمدت السلطات الإستعمارية إلى تشديد الخناق على الثورة أكثر خاصة بعد وصول ديغول للحكم وذلك بتكثيف عمليات عسكرية منظمة شملت مختلف مناطق الجزائر، لتدخل الثورة في مرحلة أخرى.

الهوامش:

- (*) القادة الستة التاريخيون الذين خططوا لإقامة مؤتمر بعد تفجير الثورة (رابح بيطاط، محمد بوضياف، ديدوش مراد، كريم بلقاسم) ينظر:
- Khalfi mamri : abane ramadane : finalement, le bere de l'indépendance , 5eme édition , Alger, 2009, p 241.
- 1- يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19-20، ثورات القرن 20، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 151.
 - 2- زغدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 131.
 - 3- خالد نزار، الجزائر(1962-1954) يوميات الحرب ، تر: سعيد اللحام، تدقيق ومراجعة: د.غازي برو، منشورات ANEP ، الأبيار، الجزائر، 2004، ص 43.
 - 4- زغدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 131-132.
 - 5- محند صاغي ، مؤتمر الصومام دوافع إنعقاده وأهميته أهدافه ،مجلة روضة الجندي، العدد 54، 15-31 أوت 1993، مديرية الإيصال والإعلام والتوجيه،وزارة الدفاع، ص 11.

- 6- العقيد الطاهر الزبيري: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2008، ص 163.
- 7- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 134 .
- 8- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 383 .
- 9- علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962، ط2، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 127.
- 10- Harbi mohamed, le FLN-Mirage et réalité, j, a, France, 1985, p 173.
- (*) ولد في جوان 1920 بولاية تيزي وزو وبدأ نشاطه في الحركة الوطنية كعضو في حزب الشعب، وكان عضوا أساسيا في ثورة التحرير الوطني، شارك في مؤتمر الصومام، عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة، استشهد يوم 27 ديسمبر 1957. ينظر: أحمد عاشوري، مجلة الجيش(شخصية الشهيد عابان رمضان)، العدد 399، مديرية الإتصال والإعلام والتوجيه، الجزائر، 1996، ص 38.
- 11- عمار قليل، المصدر السابق، ص 383 .
- 12- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص 134-135 .
- 13- نفسه، ص 136 .
- 14- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص 278 .
- 15- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 153 .
- 16- بلحسين مبروك، المراسلات بين الداخل والخارج، الجزائر، القاهرة، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية 1954-1956، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 54 .
- 17- لمزيد من التفصيل ينظر André mandouze la révolution algérienne par les textes, édition A N E P, Alger, 2006, p p 77-80.
- 18- يحي بوعزيز، ثورات القرن 20، المرجع السابق، ص 157.
- 19- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 280 .
- 20- زادرا فلوبيكار، الجزائر، شهادة صحافي يوغسلافي عن حرب الجزائر، ترجمة فتحي سعدي، موسم للنشر، الجزائر، 2011، ص 240.
- 21- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 139.
- 22- زادرا فلوبيكار، المصدر السابق، ص 241.
- 23- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 139.
- 24- محند صاغي، المرجع السابق، ص 11.
- 25- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 289 .
- 26- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999، دمشق، ص 71.
- 27- يحي بوعزيز، ثورات القرن 20، المرجع السابق، ص 66 .
- 28- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 279.
- 29- زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 138 .

- 30- شارل أنري فافرود، الثورة الجزائرية، تر: كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات دحلب، 2010، ص 198.
- 31- زغبيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 139.
- 32- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية (1830-1962)، منشورات المتحف الوطني للمجاهدين، الجزائر، 1995، ص 498.
- 33- جمال بلفردى: هيكله وتنظيم جيش التحرير الوطني الجزائري على الحدود الشرقية والغربية 1958-1962، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف مسعودة يحيوي، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، الجزائر، السنة الجامعية 2004/2005، ص 33.
- 34- عمار قليل، المصدر السابق، ص 59.
- 35- الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية (قلب الثورة النابض)، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، ص ص 45-46.
- 36- العقيد الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 178.
- 37- نفسه، المصدر السابق، ص 179.
- 38- الشادلي بن جديد: مذكرات ملامح حياة (1929-1979)، تحرير: عبد العزيز بوباكير، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 95.
- 39- نفسه، ص 96.
- 40- نفسه، ص 97.
- 41- إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 57-58.
- 42- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 56-57.
- 43- بوبكر حفظ الله، تطور جيش التحرير الوطني (1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إشراف يوسف منصري، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2001، ص ص 49-52.
- 44- نفسه، ص 49.
- 45- بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة، جامعة وهران، 2007، ص 251.
- 46- نفسه، ص 251.
- 47- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 251.
- 48- بو بكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 251.
- 49- إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص 194.
- (***) خط موريس في الجهة الشرقية، ينظر: الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 83.
- 50- بوبكر حفظ الله، تطور جيش التحرير الوطني (1954-1962)، المرجع السابق، ص 52.
- 51- خط موريس في الجهة الغربية، ينظر: الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 82.
- 52- محمد قنطاري، الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية للجهة الغربية والعلاقات المغربية إبان ثورة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، العدد 3، 1995، ص ص 131-132.
- 53- نفسه، ص ص 131-132.

- 54- نفسه، ص 133.
- 55- بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، المرجع السابق، ص 289.
- 56- نفسه، ص ص 292-293.
- 57- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص 276.
- 58- علي كافي، المصدر السابق، ص 268.
- (****) (أرسلا من الولاية الأولى لتهئية الجماهير سياسيا وعسكريا لتدعيم خلايا جبهة التحرير الوطني وصفوف جبهة التحرير بالصحراء الجزائرية خاصة الهقار.
- 59- فتحي الزيب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 289.
- 60- بوبكر حفظ الله، تطور جيش التحرير الوطني (1954-1962)، المرجع السابق، ص 57.
- 61- الغالي غربي، نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة الجزائرية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 33.
- 62- نفسه، ص 31.
- 63- يحي بوعزيز، ثورات القرن 20، المرجع السابق، ص ص 206-207 .
- 64- عبد العزيز بوكنة، الإستراتيجية العسكرية الفرنسية 1954-1957، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 191.
- 65- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 192-207.
- (*****) تمثلت في عمليات الأمل والبندقية نتج عنها تدمير عشرات القرى والمدن، ينظر: المرجع نفسه، ص ص 145-146.
- 66- نفسه، ص ص 203-208.
- (*****) حملت هذه المؤامرة الاستعمارية عدة تسميات، عملية عسكرية سرية في القبائل، Opération prmé ، كومنندوس ك Commandos k ، وقوة ك Force k ، المؤامرة le Convlot ، تم التهديد لها من قبل سوستيل في نوفمبر 1955، ينظر: يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا، مرجع سابق، ص ص 293-294.
- 67- يحي بوعزيز، ثورات القرن 20، ص 37.211 .
- 68- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 36.
- 69- نفسه، ص 37 .
- 70- يوسف مناصرية وآخرون، الأسلاك الشائكة وحقول الألغام، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، ص 156.
- 71- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 38.
- 72- جمال بلفردي، المرجع السابق ص 61.
- 73- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 216.

- 74- جمال بلغري، المرجع السابق ص 65.
- 75- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 38.
- 76- نفسه، ص 34.
- 77- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 215.
- 78- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 34.
- (*****) ينظر: Daniel hemard, guerre d'algerie- souvenir d'un jeune officier appele 1961-1962, p : 199.
- 79- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 215.
- 80- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 34.
- 81- نفسه، ص 37.
- 82- الشادلي بن جديد: المصدر السابق، ص 113.
- 83- الرائد عز الدين، الفلاحة، تقديم مراد أوصديق، تر: جمال شعلال، طبعة خاصة - وزارة المجاهدين، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 341.
- 84- الشادلي بن جديد: المصدر السابق، ص 109.
- 85- براهيم محمد العربي، جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتحية، الملتقى الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، نادي المجاهد، تبسة، د ت، ص 89.
-